



مجلة دراسات دولية

اسم المقال: الحياة السياسية والدستورية في ظل النظام السياسي البحريني بعد العام 2011

اسم الكاتب: زينب حسين شلال، أ.م.د. علي دريول

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7437>

تاريخ الاسترداد: 2025/04/20 15:02 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً
شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



الحياة السياسية والدستورية في ظل النظام السياسي البحريني
بعد العام 2011 .

Political and constitutional life under the Bahraini political system after 2011.

أ.م. د. علي دريول

جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية

الباحثة: زينب حسين شلال

جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية

Email:shalalshalal 347@gmail .com

Researcher: Zainab Hussein Shalal

Dr: Ali Muhammad Driul Al-Jubouri

University of Baghdad - College of Political Science

تاريخ الاستلام 2023/12/7 تاريخ القبول 2024/2/27 تاريخ النشر 30/7/2024

الملخص:

إن عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي تدفع بها مجموعة من المؤثرات والمتغيرات "الداخلية والخارجية"، وإن هذه المؤثرات تتباين في مدى "قوتها وتأثيرها" في تحقيق الإصلاح السياسي بما يتضمنه من "توسيع قاعدة المشاركة السياسية المساهمة"، ونشر الثقافة السياسية والديمقراطية و"اعتماد آلية سلمية لتداول السلطات". هذا فضلاً عن منع تنازع الاختصاص بينها والتوزيع العادل للسلطات، وضمان العدالة التوزيعية للثروات، وتحقيق مبدأ "العدالة الاجتماعية والمساواة"، كل هذه الأمور لابد لها من دوافع وتغيرات ذات بعد داخلي وأخرى ذات بعد خارجي تتأثر بما يتحقق في العالم الخارجي من تطورات وعملية "بناء نظام سياسي

الحياة السياسية والدستورية في ظل النظام السياسي البحريني بعد العام 2011 .

ديمقراطي متقدم" ، وبذلك فإن اتجاهات التنمية والبناء والإصلاح استندت إلى بعد خارجي ومؤثرات إقليمية ودولية دفعت وعمقت من الحاجة إلى عملية "الإصلاح السياسي العربي".

الكلمات الافتتاحية: الإصلاح السياسي. التحول الديمقراطي. النظام السياسي. الوعي السياسي، الانتخابات

Opening words: political reform. Democratic transformation.
political system. Political awareness

Abstract:

The process of political reform and democratic transformation is driven by a group of "internal and external" influences and variables, and these influences vary in the extent of their "strength and influence" in achieving political reform, including "expanding the base of contributing political participation," spreading political and democratic culture, and "adopting a mechanism "peaceful transfer of powers" This is in addition to preventing conflicts of jurisdiction between them, equitable distribution of powers, ensuring distributive justice for wealth, and achieving the principle of "social justice and equality." All of these matters must have motives and influences that have an internal dimension and others that have an external dimension that are affected by the developments that are achieved in the outside world and the process of "construction." advanced democratic political system Thus, the trends of development, construction and reform were based on an external dimension

and regional and international influences that prompted and deepened the need for the process of “Arab political reform.”

المقدمة:

يعد الاصلاح ضرورة للبلدان العربية وبلدان الخليج بصورة خاصة، بل أصبح ضرورة وحاجة مجتمعية ملحة، فكثير منها يعاني من مشكلات سياسية جمة، ومشكلات في الحكم أدت في بعض منها إلى قطيعة شبه كاملة بين الشعب والحكومة، وإذا كان الاصلاح مطلباً، فإن عدم السير به وعدم اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيقه تؤدي إلى انهيار منظومة الحكم في كثير منها، وإن لم يتحقق ذلك فيمكن أن يؤدي إلى اتساع القطيعة بين الحكام والمحكومين. ويحاول البحث تسليط الضوء على اسباب الاصلاح وضرورته بالنسبة لدول الخليج، والبحرين بشكل خاص. لذلك حظيت التجربة السياسية البحرينية والديمقراطي داخل منظومة مجلس التعاون الخليجي بخصوصية شديدة الأهمية، فقد توافرت عدد من العوامل التي أدت إلى نمو الوعي السياسي مبكراً، إذ شهدت البحرين قبل حصولها على الاستقلال عام 1971م حركات سياسية واجتماعية قوية كانت لها مطالبها الخاصة بالإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، وتتنوع التوجهات الفكرية لتلك الحركات بصورة أدى إلى نمو الوعي السياسي في البحرين في وقت مبكر.

وقد شهدت البحرين موجتين للانفتاح السياسي الاولى كانت في مطلع تسعينيات القرن العشرين، والثانية مطلع الألفية الجديدة أي بداية 2001، وهاتين الموجتين وضعن النظام السياسي البحريني على اعتاب مرحلة جديدة اتجهت إلى تحديث نفسها بعد عقود الركود الطويلة، فكانت استجابة سريعة لضغوطات المرحلة داخلياً واقليمياً ودولياً.

أهمية الدراسة:

يمكن الحديث عن أهمية هذه الدراسة بعدة اشكال أولاً من الناحية العلمية، تقديم تحليل للحياة السياسية والدستورية في ظل النظام السياسي البحريني حتى يستفيد

الحياة السياسية والدستورية في ظل النظام السياسي البحريني بعد العام 2011 .

الباحثون السياسيون وصناع القرار السياسي، لأن هذه الدراسة تسعى إلى تقديم معلومات عن أزمة البحرين التي اخذت أبعاداً عدّة منها أزمة العلاقة بين الدولة والمجتمع، والنظام السياسي والمعارضة السياسية، والعوامل المذهبية التي تؤثّر في المجتمع، وأخيراً التناقض والنفوذ بين القوى الإقليمية والدولية. وتحليل وتقدير التجربة الديمقراطية البحرينية، بما يسمح بالوقوف على العوامل التي دفعت بالبحرين نظاماً ومجتمعاً لتبني الخيار الديمقراطي كأسلوب في الحكم متفقاً عليه، من قبل كل من "النخب الحاكمة والتيارات السياسية والفكرية ومؤسسات المجتمع المدني وقوى المعارضة".

الاشكالية:

تنطلق مشكلة البحث الدراسة المتمثلة في كون مملكة البحرين تعيش منذ بضع سنوات أزمة سياسية شديدة يغلب عليها التعقيد والتشابك، وان موجات الانفتاح السياسي والتغيرات والتطورات التي حصلت في المنظومة السياسية داخل مجلس التعاون الخليجي أثرت في بروز حركات سياسية واجتماعية ذات مطالب واضحة بالإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي مما ادى الى نمو الوعي السياسي في البحرين مبكراً عدم قدرة النظام السياسي في تقديم المعالجات الجذرية للأزمة المهيمنة، وما هي الأسباب الرئيسية لتحول الديمقراطي في مملكة البحرين؟، وما هي حدود التأثير الإقليمية والدولية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة منهج التحليل التاريخي، باستعراض جذور التجربة الديمقراطية البحرينية، واللامع العامة لهذه التجربة ومراحل تطورها، واستخدمت كذلك منهج تحليل النظم، من خلال التركيز على دور القيادة السياسية باعتباره عامل أساس في تطور وتقدم التجربة الديمقراطية وتطورها.

فرضية الدراسة:

تتعلق هذه الدراسة من الفرضية التالية: أن المتغيرات الإقليمية والدولية تؤدي وتمارس أثر في الدفع نحو عملية إصلاح سياسي، إذ تضغط هذه المتغيرات باتجاه خلق بيئة سياسية جديدة لكون تلك الإحداث مهداً وساعدت في التفكير بجدية الإصلاح السياسي حيث إن وجود النظام الدستوري، والانتخابات المنتظمة، ودرجة عالية من المشاركة الشعبية لا يلغي حقيقة أن التجربة الديمقراطية البحرينية لا تزال مقيدة، فالأسرة الحاكمة في البحرين هي اللاعب الأقوى في النظام السياسي، وهي التي تلعب الدور الأساسي في إدارة التجربة الديمقراطية، وصياغة أهدافها والتحكم بحدودها.

مؤشرات التحول الديمقراطي في مملكة البحرين:

طرأت متغيرات عديدة على البيئة السياسية الداخلية للبحرين ضغطت بقوة على النظام السياسي دفعته إلى الأخذ تدريجياً ببعض الآليات الديمقراطية، ففي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين نشأت قوى المعارضة والتي كانت بارزة على الساحة السياسية ولها توجهات فكرية مختلفة عبر مراحل مختلفة، وفي السبعينيات من القرن نفسه كانت القوى الماركسية هي البارزة على الصعيد السياسي، وفي عام 1967 م كانت التيارات القومية التي نشطت خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وعليها تراجع النموذج القومي في البحرين⁽¹⁾. فقد يرحب النظام السياسي في إحداث تحول في نظامه الاجتماعي أو المجتمع في تحقيق قدر من التحول غير أن الأمر يتوقف على نمو أرده "قابلة للتغيير وراغبة فيه" ويتم التعبير عنها بإرادة سياسية تتلزم بالإصلاح الجذري الشامل الذي يمس جميع جوانب الحياة الاجتماعية دون استثناء⁽²⁾. ولا بد أن ندرك أن سقوط الاتحاد السوفيتي السابق والكتلة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة بعد عام 1990 أدى إلى اجبار العديد من الأنظمة السياسية في العالم إلى "التغيير والاصلاح" والانفتاح السياسي والديمقراطية ، ورافق بعد ذلك

حدث أزمة الخليج العربي مما دفع إلى الحوار من الداخل وتقديم تنازلات من "السلطات الحاكمة" في دول المنطقة خاصة ، وعدم تفعيل المواجهة بين الدولة والمجتمع ، ثم الأزمة الاقتصادية التي شهدتها العالم والتحرك الشعبي للمطالبة بإعادة الدستور والعمل فيه وتفعيله⁽³⁾. في 16 كانون الأول عام 1971م كان الاحتفال بعيد الوطني لدولة البحرين وأعلن الأمير (عيسى بن سلمان آل خليفة) بيان رسمي للشعب البحريني يعبر عن رغبته بتكليف مجلس الوزراء بوضع دستور متتطور وحديث للبحرين يضمن تطبيق مبادئ ديمقراطية صحيحة، وفي بيانيه أشار أن الحكومة ستصدر مرسوماً ينظم طريقة إصدار الدستور الذي سوف يوضع حيز التنفيذ في نهاية عام 1972م، وتنفيذها لذلك عين الأمير لجنة تحضيرية كلفها بأعداد مسودة للدستور الحديث مكونة من أربعة وزراء، وبعد اجتماعات دامت بضعة شهور أعدت اللجنة الوزارية مسودة دستور البحرين وأوصت مجلس الوزراء بدراسة مشروع الدستور بوضع خطة زمنية ثم عرضه على الشعب لمناقشته وإقراره عن طريق (مجلس تأسيسي) منتخب⁽⁴⁾.

ثم أصدر الأمير في حينها على ضوء ذلك مرسوماً يقضي بإنشاء (مجلس تأسيسي) لأعداد دستور للدولة، ثم صدر مرسوماً آخر يخص أحكام الانتخاب المجلس التأسيسي الصادر في حزيران عام 1972م وجاء فيه "ينشأ مجلس تأسيسي لوضع مشروع دستور البلاد، ويتألف من 22 عضواً ينتخبهم الشعب بطريق الانتخاب العام السري المباشر ومن عدد لا يزيد عن 10 أعضاء يعينون بمرسوم، ويكون الوزراء أعضاء في المجلس بحكم مناصبهم"⁽⁵⁾. وعلى (مجلس الوزراء) خلال أربعة أشهر أعداد مسودة مشروع الدستور من تاريخ العمل بهذا القانون ويعرضها على المجلس التأسيسي فور اجتماعه، وينجز المجلس مهمته في إقرار المشروع النهائي للدستور في موعد لا يتجاوز ستة شهور من تاريخ اجتماعه ثم يعرض المشروع للتصديق عليه وإصداره⁽⁶⁾.

وبعد الاستقلال من الاحتلال البريطاني وتولى الشيخ (عيسى بن سلمان) امارة البحرين بينما اصبح شقيقه خليفه بن سلمان رئيساً للوزراء عام 1971 م لترسيخ نظام دستوري تقوم عليه الدولة الحديثة، ثم تبعه قيام الامير بتعيين لجنة تحضيرية مكونة من أربعة اعضاء تتولى مهمة اعداد مسودة الدستور بعد ان يناقشه مجلس تأسيسي يتتألف من 22 عضو من اصل 42 منتخبين انتخاباً مباشراً، فيما بعد اجراء تعديلات على الدستور تم اقرارها عام 1973 م وتتضمن الدستور العديد من المبادئ⁽⁷⁾.

- 1 - عروبة البحرين واسلاميتها وشعبها وafilimها جزء من الوطن العربي الكبير ودين الدولة هو الاسلام والمصدر الرئيس للتشريع.
- 2- ديمقراطية نظام الحكم وممارسة السيادة تكون للشعب وفصل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية.

واستناداً الى هذه الوثيقة الدستورية نظمت انتخابات برلمانية عام 1973 م لانتخاب اعضاء المجلس الوطني ولم يمنح للمرأة حق الترشح والتصويت في هذه الانتخابات ولم يستمر المجلس طويلاً نتيجة توترات داخلية حصلت عام 1974 م والتي ادت الى قيام الامير بحل المجلس عام 1975 م وذلك بسبب الدعاوى الكثيرة منها صعوبة التعاون بين السلطتين (التنفيذية والتشريعية) وتجنب البلاد مخاطر الانقسام والفتنة وتم تقليل البعض من مواد الدستور فيما يتعلق بالحربيات المدنية، مما اوجد فراغاً دستورياً وتشريعاً في الدولة، ومن خلال هذا التاريخ دخلت الحياة السياسية في البلاد حالة من الجمود في ظل استمرار العمل بقانون أمن الدولة واحتقار العملية السياسية من قبل الامير⁽⁸⁾.

أولاً/الاحتقان والانفراج السياسي:

ادت ازمة الخليج عام " 1990-1991 " (وهي حرب خاضها تحالف دولي بـ"قيادة الولايات المتحدة الامريكية" إثر غزو النظام العراقي -بزعامة الرئيس الاسبق صدام حسين للكويت 1990 بعد اتهامه لها بسرقة نفطه العراق والتأمر ضده. دامت

الحرب 40 يوماً، وأدت إلى إخراج القوات العراقية من الكويت، وتدمير القدرات "العسكرية والاقتصادية" العراقية، وفرض حصار قاسٍ على الشعب سبب مأساة إنسانية كبيرة دامت سنوات⁽⁹⁾. إلى تفعيل الحراك السياسي ليس في البحرين فقط بل في كل دول الخليج، حيث رفعت المعارضة السياسية عريضة إلى الملك عام 1992 م وتضمنت مطالب عَدَة منها:⁽¹⁰⁾

أولاًً - اعادة العمل بالدستور كما كان سابقاً

ثانياً- اعادة المجلس الوطني المنتخب الذي تم حله عام 1975 م، والغاء قانون (أمن الدولة) والعفو عن كل السجناء السياسيين والمبعدين

واستجابة لذلك أعلن أمير البحرين بمناسبة العيد الوطني للأماراة عن عزمه بإنشاء مجلس شورى وإصدار مرسوم اميري في 27.12.1992 م بتعيين اعضاءه والذي بلغ عددهم 30 عضواً وتم زيارتهم إلى 40 عضواً موزعين بين الطائفتين السنة والشيعة وهذا الجهاز عَدَ مساند للسلطة التنفيذية.

وشهد عام 1994 توترة ملحوظاً بين "السلطة والمعارضة" في البحرين وترافق ذلك مع تدهور الوضع الاقتصادي بعد ازمة الخليج العربي "1990-1991" وتأثيرها على الوضع الاجتماعي وانتشار البطالة بين فئة الشباب ومجيء العمالة الآسيوية خاصة ومنافسة "العمالة الوطنية" في فرص العمل وهذا الوضع دفع إلى الانفجار في نهاية 1994 ، وبسبب المواجهات اعتقلت السلطة الشباب وقوى المعارضة التي هرب البعض منها إلى لندن خوفاً من السلطة ، وتشكلت منظمات سياسية في الخارج طالبت بـ"الحريات وإعادة الروح للدستور والافراج عن المعتقلين وحل مشكلة التجنیس والجنسية وعودة المبعدين، ومشاركة المرأة وكبح جماح السلطات الامنية وخصوصا المسؤول البريطاني آيان هندرسون"⁽¹¹⁾. وقد استجاب البرلمان الأوروبي لنداءات وفد مشترك من المعارضة تشكل من عدد من الاتجاهات اليسارية والاسلامية، وأصدر البرلمان الأوروبي قراراً في 15 شباط 1995 أعلن فيه مساندته لمطالب "الحركة

"الديمقراطية" في البحرين، وأدان اعتقال الناشطين وتعذيبهم، كما طالب بمحاسبة هذه رسون وهو "المدير العام للأمن العام ورئيس المخابرات آنذاك البريطاني".⁽¹²⁾

ثم شهدت البحرين اضطرابات واعمال عنف واحتجاجات في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين من قبل المعارضة وتحديداً الشيعية منها ، ففي عام 1995 قدمت (الحركة الإسلامية) لتحرير البحرين وهي (احدى قوى المعارضة السياسية) عريضة طالبت الامير بوقف استخدام الرصاص الحي لتفريق المتظاهرين ووقف الاعتقالات الجماعية وعمليات الدهم غير القانونية واطلاق سراح الموقوفين وتوفير فرص عمل وايجاد حل سلمي وفتح باب الحوار ووقف تزايد العمالة الأجنبية مع مراعاة للجدل اعادة العمل بدستور البحرين وعودة المجلس الوطني وفتح مجال لحرية التعبير والحرفيات العامة ومشاركة المرأة البحرينية، وفي عام 1999 م رفعت مذكرة للأمير من قبل 300 شخصية تضمنت المطالبة بخلق حلول للاضطرابات السياسية في البحرين، وكانت الحكومة جابهت قوى المعارضة بالاعتقالات والعنف والمحاكمات فضلاً عن اتهام ايران بأنها وراء اعمال العنف الداخلية في البحرين.⁽¹³⁾

الا ان الحكومة تحاول وبطرقها المختلفة ابقاء حالة التوازن بينها وبين المعارضة، الا أنه من جانب اخر لم تستطع انكار وجودها او اختزال افعالها عندما اخذت المعارضة في البحرين تشكل كتلة "نيابية وقاعدة شعبية" كبيرة على الحكومة البحرينية ان تحسب لها حساب عند اقدامها على عمل معين ضدها ، خاصة ونحن نشهد موجة اعتصامات واحتجاجات طالت مدن عديدة اخذت تطالب بالتغيير والاصلاح. وان لا يقتصر ذلك على تغيير التسمية من "دولة الى مملكة" ، فيجب ان يكون التغيير شاملاً وفاعلاً وخاصة فيما يتعلق بأداء "السلطة التشريعية" وطريق الوصول اليها⁽¹⁴⁾ ان عوامل العنف والتعصب يؤدي الى اللا تسامح وبالتالي تخلف المجتمعات التي تعيش في هذه الحالة، وقد عمدت السلطات السياسية التي حكمت هذه المجتمعات فترة طويلة على فرض نموذج معين وأيديولوجية معينة التي تتبعها

السلطة وإقصاء الأفكار والنماذج والآيديولوجيات الموجودة في المجتمع، ولهذا السبب نرى تأخر المجتمعات العربية والإسلامية مقارنة بالدول الغربية التي مرت بنفس الحالة لكنها تمكنت من إيجاد الحلول وتطبيقها على أرض الواقع وهذا كان السبب في تقدم المجتمعات ووصولها إلى الاستقرار والتطور⁽¹⁵⁾

ففي عام 1999 م تولى الشيخ (حمد بن عيسى آل خليفة) بعد وفاة والده مقاليد الحكم في البحرين وكانت أولى مهامه الدفع نحو الاصلاح السياسي والتي اعادة الاستقرار في البحرين وأتخذ خطوات سريعة نحو التحول الديمقراطي وكان الاصلاح المدخل الحقيقي لا نجاز اهدافها وقد اتخذ عدة اجراءات⁽¹⁶⁾ :

1-اصدار العفو العام عن السجناء السياسيين واعادة المنفيين وحل مشكلة البدون واعطاء الجنسية لكل من يستحقها.

2-الغاء قانون الدولة ومحكمة امن الدولة واصدار ميثاق العمل الوطني بعد استفتاء شعبي وانشاء المجلس الاعلى للمرأة.

3- انضمام البحرين إلى العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.
وأصدر الأمير مرسوماً أميرياً بتشكيل (حكومة جديدة) برئاسة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، وفي نهاية عام 1999 م أعلن أيضاً إحياء نظام الانتخابات البلدية وأعلن مجلسان "نيابي ومنتخب" انتخاباً مباشر حراً ويتولى المهام التشريعية مجلس شورى معين يضم أصحاب الاختصاص والخبرة، وفي شباط عام 2001 تم إلغاء محكمة أمن الدولة وقانونها المثير(كون ان احكامها كانت عرفية) والغاءها (كان مطلبأً رئيساً للمعارضة في الداخل والخارج ويعتبر خطوة على طريق تطبيق الميثاق الوطني⁽¹⁷⁾). ومرت تجربة الاصلاح البحريني بعد من المحطات الرئيسية كان اكثراها تأثيراً في شباط 2001 م هي مرحلة (الميثاق الوطني) التي تعد الأساس الذي بموجبه انطلقت تجربة الاصلاح السياسي ، حيث ضمت مجموعة من المبادئ اعتبرت المرجع المعتمد لمجموعة اسس التي قامت التجربة

عليها ، حيث اصدر الملك حمد حزمة من التعديلات الدستورية منها الامر الملكي رقم (1) الامر الملكي لعام 2002 م بشأن "التنظيم السياسي لمملكة البحرين"⁽¹⁸⁾. وفي آذار 1999 اخذ الشيخ حمد عدد من الخطوات الهادفة لإحداث انفراج طبيعي في العلاقة المتأزمه بين الحكومة والقوى المعارضة، ومن خلال الكلمة التي ألقاها الامير ابدى رغبته في اتباع سياسة أكثر افتتاحاً خلال افتتاح دور الانعقاد الجديد لمجلس الشورى في 3 تشرين الاول 1999. وفي 27 ايلول / 2000 صدر الامر الاميري رقم 29 لعام 2000 بإعادة تشكيل مجلس الشورى مع التعهد بأن يكون تشكيله ابتداءً من خلال الدورة القادمة عام 2004 بـ(نظام الانتخابات الحر المباشر)⁽¹⁹⁾. وقررت البحرين تعيين أول سفيرة في الخارج" هيا بنت راشد آل خليفة" سفيرة البحرين في باريس، وأعلن الامير حمد آل خليفة إحياء نظام الانتخابات البلدية" بمشاركة المرأة مشدداً على التمثيل البرلماني الشعبي، ودعا في كلمة له البحرينيين للتعبير بشكل حر، ومناشدة المسؤولين في الحكومة بقبول النقد البناء⁽²⁰⁾. وضمت التشكيلة الجديدة للمجلس ولأول مرة ممثلين عن جميع شرائح المجتمع، وأصبحت المرأة عضواً بـ(مجلسين) الجديد بحيث تم تعيين 5 سيدات من أعضاء المجلس والذي يبلغ 40 عضواً ثم أجرى الشيخ حمد في 17 نيسان 2001 تعديلاً وزارياً يضم 11 وزيراً جديداً وتم تشكيل حكومة جديدة في 11 تشرين الثاني شملت 6 وزراء جدد؛ وقد حظي التشكيل الوزاري بأهمية كبيرة لأنه يعد محطة بارزة في المشروع الاصلاحي لأن حجم التغيير ظل صغير على عكس ما كان مطروحاً قبل اعلان الحكومة كما ان التغيير لم يشمل الوزارات السيادية⁽²¹⁾. وأن عملية الاستقرار الناجحة في الحكومة تعتمد على انشاء نظام يؤمن شبكة سياسية توزع السلطة والفوائد على جميع مكونات السلطة بطريقة متوازنة⁽²²⁾.

وتتضمن الميثاق المشار اليه المبادئ الآتية⁽²³⁾:

- 1- انشاء برلمان يتم انتخابه بالانتخابات المباشرة الحرة.

2- سيادة القانون واستقلال القضاء ومراعاة مبدأ الفصل بين السلطات.

3- كفالة الحرية الشخصية والمساواة بين المواطنين وحماية الحقوق الأساسية أهمها حرية العمل والاعتقاد والمشاركة في الشؤون العامة وتحسين مستوى الخدمات والافتتاح الاقتصادي وتأكيد دور القطاع الخاص، فإن مسار التحول الديمقراطي في البحرين واجه صعوبات عديدة سواء كانت على الصعيد الداخلي أو الإقليمي أو الدولي، واهم تلك الصعوبات هي التي على:

أ/ الصعيد الداخلي: وتنوعت تلك الصعوبات إلى:

1- أزمة الدولة الوطنية البحرينية: أهم الاشكاليات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في البحرين هي طبيعة الدولة الوطنية السائدة، وكانت هناك دائماً مشكلة متأصلة تسمى "Small States" الدولة الصغيرة وبما ان البحرين اصغر دولة في الخليج العربي من حيث المساحة وغياب موانعها الطبيعية فهي تتطبق عليها القاعدة التقليدية الصغر خطر، فضلاً عن عدد سكانها لا يزيد على الوافدين بدرجة كبيرة ، ووفقاً لذلك تدار العلاقة بين الحاكم والمحكومين فيها بصورة مباشرة بحيث تنتشر التقليدية الديمقراطية والأشكال العرفية وتعد هذه الكتابات نوع من الديمقراطية المباشرة والتي يمارسها الشعب البحريني بنفسه دون اختيار ممثلي من خلال ما يسمى (نموذج الديوانيات)⁽²⁴⁾.

2- لتيارات السياسية المتشددة ومواجهتها: ظهرت في البحرين في السنوات الأخيرة على ساحة القوى السياسية ذات التوجهات الإسلامية المتشددة من خلال وجودها في المجالس النيابية في البحرين وقد تبنت افكار شديدة الجمود فيما يتعلق بالتحولات السياسية، وابداء توجهات داخل المجتمع تكون افتتاحية، ويعتبر جزء من مثلث القلق السلفي في الخليج⁽²⁵⁾.

3- ضغوط القوى المعارضة: أدى حل "المجلس الوطني" عام 1972 إلى تصاعد قوى المعارضة والتي نشأت خلال عقدى الخمسينيات والستينيات من القرن

الماضي، واختلفت التوجهات للقوى المعارضة على الساحة السياسية خلال هذه الحقبة من مرحلة إلى أخرى، وكانت القوى الماركسية هي الأقوى طيلة فترة السبعينيات، أما خلال حقبة الثمانينيات كان التيار الشيعي هو الأكثر فعالية⁽²⁶⁾. ومن ابرز التنظيمات الشيعية في البحرين التي لعبت دوراً بارزاً خلال فترة السبعينيات والثمانينيات، هي "جبهة التحرير الوطني" التي أعلن تأسيسها في شباط عام 1955م والتي ارتبطت بالعناصر الإيرانية الحاصلين على الجنسية البحرينية⁽²⁷⁾. أما القوى التي كانت نشطة في البحرين بشكل واسع خلال عقدي الخمسينيات والستينيات قد ضعفت في مطلع السبعينيات والسبب يرجع إلى أسباب عديدة منها الآثار السلبية التي افرزتها نكسة حزيران 1967م، وتحول الكثير من التيارات القومية إلى المعسكر الماركسي⁽²⁸⁾. وإن من السمات المميزة للمعارضة السياسية في البحرين "الفاعلية ومواصلة النضال" في سبيل التحول نحو الديمقراطية فالإصلاحات السياسية في البحرين كانت من أجل احتواء المعارضات التي لم تهدأ طوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي⁽²⁹⁾.

4- التوجه لإقرار التعديلية الحزبية:

لا يخلو مجتمع من المجتمعات اليوم من التعدد والاختلاف سواء كان على المستوى القومي أو المذهبي والأيديولوجي فضلاً عن مستويات التنوع والاختلاف، ويمكن أن يكون هذا الاختلاف والتنوع مصدر الاستقرار والتقدم والرفاية إذا ما كان توظيفه بصورة سليمة، ويمكن أن يكون مصدرًا للنقد وشيوخ الانقسامات والتقت والتخلف والحروب والجهل إذا أسيئ استخدامه وتوجيهه وتوظيفه، وقد عانت الكثير من المجتمعات في كافة بقاع الأرض من المستوى السلبي للتنوع إلى قيام الحروب الدينية والمذهبية والقومية والطائفية بين هذه الدول، بحيث وصلت هذه الدول إلى قناعة إلى أن التطرف والانغلاق وعدم التسامح ورفض الآخر هو السبب في كل الكوارث التي حلت في المجتمعات، فالقارنة الأوروبية لم تصل إلى ما وصلت إليه اليوم من

الحياة السياسية والدستورية في ظل النظام السياسي البحريني بعد العام 2011 .

تطور وتقدم الا بعد تبنيها لهذا المبدأ ونبذها للفكر المتطرف وذلك من اجل بناء ثقافة التسامح⁽³⁰⁾.

في ظل تجربة البحرين والتحول الديمقراطي وحالة الانفتاح السياسي، وعلى الرغم من غياب نظام الاحزاب السياسية في البحرين، أمر الملك السماح بإقامة جمعيات تمثل جميع اطراف الحركة السياسية في البحرين على اعتبارها تمثل أحد اهم شروط التمثيل السياسي للمجتمع، واقتراح اتباع اسلوب الديمقراطية وترك قرار التحول للسلطة التشريعية، ويؤكد على اهتمام مراعاة أراء الشعب في كافة المشاريع الوطنية التي تمثلهم مباشرة، والاعتراف الرسمي بوجود "المعارضة" والسماح لها بتكون جمعيات او احزاب سياسية والعمل في العلن⁽³¹⁾. وقد نتج من الاعتراف بوجود المعارضة بتأسيس أكثر من 20 جمعية سياسية والتي تشمل كافة التوجهات السياسية في البحرين، وقد تم تأسيس الجمعيات بموجب المرسوم بقانون رقم 21 لعام 1989 ، وهو قانون خاص بالجمعيات والأندية الاجتماعية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة وذلك بعد أن تم تجميد المادة 18 منه والتي تحظر على الجمعيات ان تعمل في المجال السياسي⁽³²⁾.

ثانياً/قوى المعسكر الإسلامي: وتعد القوى السياسية الإسلامية بجناحيها الشّيّعـيـة ذات ثقل واضح في خارطة القوى السياسية البحرينية ، حيث ان خريطة القوى السياسية البحرينية تمثل⁽³³⁾:

1-القوى الشيعية: وتشمل:

أ-جمعية الوفاق الوطني الإسلامية: تعد هذه الجمعية من أكبر الجمعيات المعارضة السياسية وأهمها في مملكة البحرين وقد تأسست رسمياً بعد اصدار الملك حمد بن عيسى آل خليفة العفو العام الذي اعقبه عودة القياديين من المنفى في لندن 7 تشرين الثاني 2001 ومقرها في مدينة المنامة⁽³⁴⁾.

ب- جمعية العمل الإسلامية: وهي الجمعية المعروفة باسم "حركة أمل" وهي واحدة من الجمعيات السياسية الإسلامية الشيعية الرئيسية في البحرين تأسست في 6 تشرين الثاني 2002 ومقرها مدينة المنامة ، ومن حيث الفكر والنهج السياسي تكون جمعية الوفاق الأقرب لها، وأفرادها يتبعون الشيعي الراحل محمد الحسيني الشيرازي ويعرف بالشيرازيين، ورئيس الجمعية الشيخ محمد علي المحفوظ ، تمثل تياراً يسمى التيار الرسالي وهي امتداد للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين ، الذي عفي عن الزعيم الروحي للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين رجل الدين الشيعي العراقي هادي المدرسي نال حق اللجوء في البحرين في عقد 1970 ، وقاطعت الجمعية انتخابات 2002 وقررت المشاركة في انتخابات 2006⁽³⁵⁾.

ج-جمعية الرابطة الإسلامية : وهي جمعية تمثل المذهب الشيعي تأسست 6 تشرين الثاني 2002 وتتبني توجهات فكرية محافظة وهي أقرب إلى الخط الرسمي. وقد فاز 5 من أعضائها في انتخابات المجلس النيابي العام 2002 ولديها أعضاء في مجلس الشورى ورئيس الجمعية شقيق خلف⁽³⁶⁾.

د-جمعية الاخاء الوطني: تأسست هذه الجمعية في 29 حزيران 2002 واهدافها تتلخص في دعم النهضة الوطنية الشاملة الاصلاحات السياسية في البلاد والدعوى إلى التطبيق الكامل للدستور، وتفعيل الميثاق وتعزيز الوحدة الوطنية والدعوة إلى التكافل الاجتماعي وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والمحافظة على هوية المجتمع الإسلامي وحقوق المرأة ورئيس الجمعية موسى غلوم الانصاري⁽³⁷⁾.

د-جمعية الرسالة الإسلامية: جمعية تأسست في 9 اذار 2002 ورئيس الجمعية جعفر العلوبي أكد ان المؤسسات الإسلامية هي التي تحافظ على استقرار المجتمع الإسلامي وضمان استقامتها من الانحرافات وأعرب عن استعداد الجمعية لمد يد العون إلى المؤسسات الإسلامية العاملة في مملكة البحرين⁽³⁸⁾.

2-قوى السنوية: وتشمل

أ- جمعية المنبر الوطني الإسلامي: وهي جمعية تمثل الذراع السياسي لجمعية الاصلاح اخوان المسلمين واستحوذت الجمعية على قاعدة جماهيرية من التيار الاسلامي السنوي وشاركت في انتخابات 2002 وانتخابات 2006 ضمن تحالف مع المنبر الوطني الإسلامي، ولها كتلة برلمانية والدكتور عبد اللطيف الشيخ رئيس الجمعية: وتأسست 13 اذار 2002⁽³⁹⁾.

ب-جمعية الشورى الاسلامية: جمعية تأسست في 6 نيسان 2002 ورئيس الجمعية عبد الرحمن عبد السلام، وهي تضم تياراً إسلامياً وسطياً وقيادتها من طيبة الازهر إضافة إلى ذلك بعض أعضائها من أصول عربية، وشاركت في انتخابات 2002 و 2006 ورأت اللجنة التنسيقية للجمعيات السياسية⁽⁴⁰⁾.

ج-جمعية الأصالة: جمعية تأسست في 7 أيار 2002 وتعتبر الذراع السياسي لجمعية التربية الإسلامية والتي تمثل التيار السلفي في البحرين، شاركت الجمعية في انتخابات 2002 في مملكة البحرين وفازت مقاعد في مجلس النواب وشاركت في انتخابات 2006 ضمن تحالف مع المنبر الوطني الإسلامي اخوان المسلمين⁽⁴¹⁾.

3-قوى المعسكر اليساري: وتضم جمعيات عديدة:

ا- جمعية العمل الوطني الديمقراطي: "وعد" وهي تنظيم سياسي وطني ديمقراطي بحريني، و تعد أول جمعية يتم الترخيص لها بعد المشروع الاصلاحي، تأسست هذه الجمعية 10 ايلول 2001 وتتلخص رؤية الجمعية في بناء وطن يحكمه القانون ويسود العدل والحرية والتقدم، ورئيس الجمعية عبد الرحمن محمد النعيمي⁽⁴²⁾.

ب- جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي: تأسست الجمعية في 30 ايلول 2001 ورئيس الجمعية أحمد الدوادي، وهي جمعية سياسية تأسست في مملكة البحرين بعد

بدء الاصدارات السياسي والتي انطلقت في البحرين مع البداية الألفية الجديدة وتعد هذه الجمعية وريثة جبهة التحرير الوطني البحرينية، ولذلك تعد جمعية مفتوحة لأن اعضاءها من السنة والشيعة، لا يوجد فيها اي ملامح طائفية⁽⁴³⁾.

ج-جمعية التجمع الوطني الديمقراطي: تأسست في 5 مايو 2002، مدينة المنامة يكون مقرها وقد بلغ عدد المؤسسين 103 اعضاء من بينهم 17 سيدة⁽⁴⁴⁾.

د- جمعية التجمع القومي الديمقراطي: تأسست في 3 نيسان 2002 وتمثل أنصار حزب البعث العربي الاشتراكي في البحرين وتلقت تعليمها الجامعي في العراق في ستينات وسبعينات القرن المنصرم وتضم عدداً من الكفاءات السياسية والاقتصادية والطبية. وفي انتخابات 2002 الجمعية قاطعت الانتخابات ضمن التحالف الرباعي ورئيس الجمعية حسن العالي⁽⁴⁵⁾.

ك-جمعية الوسط العربي الإسلامي الديمقراطي: تأسست هذه الجمعية في 20 شباط 2002 والجمعية تعتبر جزء من تحالف 4 احزاب تعارض الحكومة مثل الوفاق الوطني الإسلامي وجمعية العمل الإسلامي وجمعية العمل الوطني الديمقراطي اليسارية اي تكون خليط بين الفكر القومي والفكر الإسلامي، ورئيس الجمعية حسن على⁽⁴⁶⁾.

4-قوى المعسكر الليبيرالي: ويضم اهم الجمعيات منها:

أ-جمعية ميثاق العمل الوطني: وما يميزها تأسست من قبل رجال اعمال سنة وشيعة من الاسر المعروفة في 9 أذار 2002 ورئيس الجمعية احمد جمعة المحرر الثقافي في صحيفة الايام ولم تفوز الجمعية بأي مقعد في انتخابات 2002 و2006 وعين الملك من اعضاءها 16 في مجلس الشورى عام 2002، تحالفت الجمعية جماعات ليبرالية اخرى مثل جمعية المنتدى والتي تناضل من اجل الحريات الشخصية⁽⁴⁷⁾.

ب-جمعية الفكر الوطني الحر: وهي جمعية ليبرالية مناصرة للتوجه الرسمي، وتأسست في 7 أيلول وعدد من اعضائها تم اختيارهم في مجلس الشورى. وتضم

الحياة السياسية والدستورية في ظل النظام السياسي البحريني بعد العام 2011 .

الجمعية عددا من الوجوه النسائية وتبنت فكرة "التمكين السياسي للمرأة" في الجمعيات السياسية ورئيس الجمعية ليلي رجب⁽⁴⁸⁾

ج-جمعية التجمع الوطني الدستوري: تأسست هذه الجمعية في 2 أيلول 2002 وتهدف إلى نشر الوعي بمبادئ الدستور وميثاق العمل الوطني وتقوية الاواصر بين المواطن والقيادة وتدعم الوحدة الوطنية، ورئيس الجمعية خالد الشمري⁽⁴⁹⁾.

د-جمعية المنتدى: وهو تجمع سياسي بحريني يتكون من "أكاديميين وصحفيين ورجال أعمال" لتعزيز الليبرالية في البحرين، تأسس المنتدى في عام 2001 لتوفير مكان للبيرونيين لمناقشة في كيف يمكن مواجهة التحدي المتمثل في "الهيمنة الدينية المتطرفة" في الحياة السياسية والتي كانت نتيجة لعملية التحول الديمقراطي في البحرين، وكان الإسلاميون "الشيعة والسنّة" الأفضل تنظيميا والأكثر شعبية، ورئيس الجمعية "عادل فخرو" نائب رئيس مجلس إدارة جريدة "أخبار الخليج"⁽⁵⁰⁾.

ثالثاً) أحداث العنف في البحرين

انفجرت أحداث العنف عندما اعتقلت الحكومة عالم الدين الشيعي "علي سلمان" عندما كان نشاطه ملحوظ في حملة التوقعات على عريضة "شعبية تطالب بالإصلاح"⁽⁵¹⁾، والذي ساهم في تأزم العلاقة بين الحكومة والمعارضة هو اتخاذ الحكومة إجراءات عدة ضد المعارضة⁽⁵²⁾، منها اعتقال كبار رجال الدين الشيعة (الشيخ عبد الأمير الجمرى) والقيام بعملية اعتقال واسعة بين الطلبة، وقد مهدت هذه الاجواء تفجير احداث عنف واسعة نهاية عام 1994م⁽⁵³⁾. واستمر تدهور الوضع الامني بشكل كبير في بداية الشهور الاولى من العام 1996، واتخذت الحكومة عدة اجراءات استثنائية أبرزها⁽⁵⁴⁾:

- 1-إنشاء "محكمة أمن الدولة العليا" احكامها غير قابلة للاستئناف.
- 2-إنشاء "المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية" والهدف منها إضعاف المؤسسات الدينية الشيعية، واحكام الرقابة على الخطب الدينية في المساجد.

3-تأسيس "قوة للحرس الوطني" لتطبيق اجراءات الامن.

رابعاً/ الوعي السياسي للمجتمع البحريني:

يقال تقدم المجتمعات سياسياً دائماً في وعيها السياسي وهو الذي يساعدها على تطوير تجربتها الديمقراطية ويساهم في اثراء الحراك السياسي الذي تتمتع به، فمثلاً لا يمكن ان تكون هناك مشاركة سياسية في اي عملية سياسية دون ان يكون هناك وعي للأفراد يحثهم للتصويت أو المشاركة أو حتى الترشيح، وكذلك الحال بالنسبة للجمعيات السياسية لا يمكن ان يكون لها دور فاعل ومؤثر في المجتمع دون ان يتمتع افرادها بـ"الوعي السياسي الناضج".

ويكون الوعي السياسي في اطار زمني معين وتساهم في تشكيله مجموعة من العوامل والظروف مثل : يقال تقدم المجتمعات سياسياً دائماً في وعيها السياسي وهو الذي يساعدها على تطوير تجربتها الديمقراطية ويساهم في اثراء الحراك السياسي الذي تتمتع به ، فمثلاً لا يمكن ان تكون هناك مشاركة سياسية في اي عملية سياسية دون ان يكون هناك وعي للأفراد يحثهم للتصويت أو المشاركة أو حتى الترشيح ، وكذلك الحال بالنسبة للجمعيات السياسية لا يمكن ان يكون لها دور فاعل ومؤثر في المجتمع دون ان يتمتع افرادها بـ"الوعي السياسي الناضج".

ويكون الوعي السياسي في اطار زمني معين وتساهم في تشكيله مجموعة من العوامل والظروف مثل: طبيعة التجربة السياسية التي تشهدها الدولة فعلى سبيل المثال إذا كانت الدولة لا تتبع نهجاً ديمقراطياً فالوعي السياسي لمواطنيها يكون وعياً محدوداً وبهذا تحتاج الى وقت طويل لكي تستوعب التغيرات السياسية التي يمكن ان تحدث في أي وقت، أما بالنسبة لأنظمة غير الديمقراطية فإن المشاركة السياسية تمتناز بفقدان الدافع لدى الأفراد للمشاركة السياسية سواءً كانت انتخابات أو مجلس نيابي بسبب الفقر الى الوعي السياسي الكافي للمشاركة ولاعتقاد الفرد التام بعدم جدوى لمشاركته اصلاً ففي مملكة البحرين يختلف الوعي السياسي لديهم باختلاف

الظروف التي مرت بها الدولة، فقبل البدء بالمشروع الاصلاحي للملك حمد بن عيسى في العام 2001 كانت السياسة السائدة في البحرين مختلفة عما عليه الآن والسبب يرجع إلى اختلاف الظروف التي تساهم عادة في تشكيل الوعي السياسي نفسه، فعند تحول النظام السياسي في دولة البحرين إلى ملكية دستورية تتضمن للمواطنين حقوقهم السياسية المختلفة من حيث الجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني إلى حق المشاركة في الانتخابات بالترشح والانتخاب، وحق الرأي وحق التعبير وغيرها من الحقوق⁽⁵⁵⁾. وتشير معدلات التنمية البشرية لدولة البحرين حسب برنامج الأمم المتحدة السنوي الإنمائي تقريره بشأن مؤشر (التنمية البشرية في العالم)، حيث احتلت مملكة البحرين "المরتبة 35" على مستوى العالم، والتي تقدمت بـ(7) مراكز كاملة مقارنةً بأخر نسخة من التقرير في العام 2020م في حين احتلت "المরتبة الثانية" عربياً على مستوى الدول العربية⁽⁵⁶⁾. ويبقى التعليم المحرك الأساسي في عملية التغيير وذلك لاهتمامه بـ"تغير الإنسان صانع هذا التغيير" وهو الشرط الأساسي لأي تغيير اجتماعي⁽⁵⁷⁾.

حيث ان مقدار التعليم ارتفع وانخفضت نسبة الأمية وارتفاع معدلات التنمية وهو ما يساهم في تنامي درجات الوعي السياسي والثقافي وهم شرائح مجتمعية مختلفة ونخب جديدة مكونة من تكنوقراط ومتعلمين ومتلقين سواء أساتذة جامعات والمفكرين أو صحفيين أو رجال أعمال والتي بدأت بالبروز على الساحة البحرينية، وارتبطت بفكرة تقديم (العرائض) والتي قام بها مجموعة من المتلقين ذات الاطياف السياسية المتعددة والتىارات الفكرية المتعددة والتي طالبت بالتحول نحو الديمقراطية وبالتالي فان واحدا من ابرز الاصدارات في مملكة البحرين هو اتساع مساحة الطبقة الوسطى الجديدة مع الاستمرار في مساحة حجم الطبقة في التمدد مع مرور الوقت، ويرجع الفضل في ذلك إلى زيادة نسبة التعليم وخاصة التعليم الجامعي، حيث تزايد عدد الخريجين الجامعات والمعاهد والمعاهد الى الخارج، حيث أصبحت ركيزة أساسية في

التحول الذي تشهده الدولة، وفي البداية طرحت هذه الفئات مطالب اقتصادية واجتماعية ولم تتوقف عند هذا الحد عادة، فعقبها مطالب سياسية تتعلق بإحداث إصلاحات دستورية وتفعيل المشاركة السياسية وتكرис مبدأ الفصل بين السلطات وإجراء الانتخابات الدورية، وتمكين دور المرأة وتفعيل دور المجتمع المدني عبر تأسيس النقابات المهنية والجمعيات الأهلية، واحترام حقوق الإنسان، وتكرис مبدأ المواطنة كأساس للعلاقة بين الحاكم والمحكوم⁽⁵⁸⁾.

خامساً/ اشكالية الأقليات وتفادي حالة العنف:

خلال عقد التسعينيات القرن الماضي اتسمت الوضاع الداخلية في البحرين باتخاذ مشكلة العنف فيها منحى خطيراً حيث وصلت إلى درجة غير معتادة وأصبحت تمثل تهديداً واضحاً للاستقرار السياسي وإن أحد أسباب الإصلاحات السياسية في البحرين في ظل تجربة التحول الديمقراطي هو الحاجة إلى مواجهة مشكلة استفحلت لسنوات طويلة وهي عدم تمثيل النظام السياسي لشريحة محددة في المجتمع وتحديداً المنتسبين إلى الطائفة الشيعية، من خلال عملية إصلاح شاملة تضمن حقوق الأقليات وتمكّنهم من الحصول على نصيب عادل من السلطة والثروة وتتيح لها الاندماج والارتكاز على رابطة المواطنة⁽⁵⁹⁾.

سادساً/ زيادة فاعلية منظمات المجتمع المدني: مع تولي الملك (حمد بن عيسى آل خليفة) عام 1999 حكم البلاد شهدت البحرين طفرة إصلاحية على جميع المستويات ومن ضمنها الجمعيات الأهلية، ففي بداية عام 2000 شهدت الجمعيات الأهلية تطور ونمو واضحًا في اعداد الجمعيات بحيث ارتفع عدد المنظمات الأهلية من 100 منظمة الى 200 منظمة خلال الاعوام (1999 - 2007)، وفي عام 2011 وصل عدد المنظمات الفاعلة والمشهورة إلى 484 منظمة، وفي عام 2019 أصبح العدد 566 جمعية اهلية من اجتماعية وإسلامية وشبابية ونسائية ومهنية وخيرية وجمعيات الفئات الخاصة فضلاً عن الجمعيات الخليجية الأجنبية، وتركزت أنشطة

تلك الجمعيات على مجموعة من المحاور أهمها تمكين الفئات المستهدفة من توسيع مشاركتها العامة بشكل تطوعي سواء كانت المشاركة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، وكان تفاعل الجمعيات مع محیطها المجتمعي هو العامل المهم في اكتساب هذه المنظمات مصداقيتها وفعاليتها، وكلما اتجهت هذه المنظمات إلى تلبية احتياجات الأولية لمجتمعاته أثبتت جدواها وضرورة وجودها وأن مثل هذه المنظمات يجب أن يقوم دور الوسيط بين الدولة والمواطن⁽⁶⁰⁾. ومن الممكن صياغة عدة توصيات تكون مقدمة لإصلاح حقيقي ضروري للمجتمع المدني في البحرين وهي توصيات تتعلق بوضعية الأطر القانونية لمنظمات المجتمع المدني والأطر العامة لعمل منظمات المجتمع المدني منها وهي⁽⁶¹⁾:

- 1- الالتزام بالأساليب الديمقراطية وذلك من خلال تنظيم وإدارة شؤون الجمعيات الأهلية شرط ان تلتزم جميعها بتطبيق احكام القانون الذي يخص انتخاب مجلس ادارة الجمعية عن طريق الاقتراع السري والالتزام بأسس الشفافية والمسائلة في ممارسة انشطتها ومعالجة الخلافات بأساليب ديمقراطية ومؤسسية.
- 2- العمل من أجل تصحيح صورة الجمعيات الأهلية لدى المجتمع.
- 3-تعزيز الجمعيات الأهلية لقنوات وسائل التواصل مع المجتمع من خلال تعريف الجمعيات وانشطتها والعمل من أجل اجتذابهم والانضمام إليها.
- 4- العمل بفاعلية وذلك من أجل تطوير الموارد المالية الذاتية للجمعيات عند توافر ذاتية للتمويل ويعزز ذلك من استقلالية الجمعيات ويمكنها من تحقيق التأثير المطلوب في مجتمع البحرين.
- 5- تفعيل جهود الشراكة مع بعض المؤسسات الحكومية والوزارات ومن أجل معالجة القضايا التي تواجه المجتمع كما يجب ان تتكامل جهود الجمعيات مع اجهزة الدولة.
- 6- تفعيل جهود التنسيق بين الجمعيات العاملة في نفس المجال، والتشجيع على

الاندماج عن طريق اتحادات نوعية بين الجمعيات وهذا بدوره يقلص من مظاهر الازدواجية والتكرار في الفعاليات.

7- هناك قيم مشتركة تقع على عاتق الدولة والجمعيات الأهلية وجميع القوى الاجتماعية الفاعلة والمؤثرة بشكل واضح بنشر واسعة قيم الثقافة الديمقراطية بمختلف فئات المجتمع، فقيم المبادرة والمشاركة والاعتدال والتسامح وسيادة القانون هي بطبيعة الحال تمثل بنية ثقافية للجمعيات الأهلية ومختلف المنظمات التي يشملها المجتمع المدني وهو ما يوثق من عملية التحول الديمقراطي التدريجي في البحرين ويساهم في بناء الدولة الحديثة.

8- مبادرات وسائل الاعلام ومؤسسات التعليم من خلال دعم نشاط الجمعيات الأهلية من خلال تعطية انشطتها ونشر الوعي بأهمية العمل التطوعي لأنه يمثل جوهر المجتمع الحديث.

9- توفير الدعم المالي الحكومي المخصص للجمعيات الأهلية ولو كان لمدة التأسيس فقط مع مساعدتها على تطوير مواردها المالية الذاتية من دون وضع اسقافية أو نوع النشاط في الاعتبار.

سابعاً) الأوضاع الإقليمية: يقصد بالعامل الإقليمي هو تأثير البيئة الإقليمية لما تتيح من ضغوط غير مباشرة إلى دعم التحول الديمقراطي، والتي تكون نتاج صراعات إقليمية أو ثنائية، أو وجود عسكري أجنبي مباشر، أو نفوذ سياسي قوي لدولة إزاء أخرى، ومن أبرز التفاعلات الإقليمية التي أثرت في مسار التحولات الديمقراطية التي شهدتها البحرين:

1- التأثر بالتطورات الخليجية بوجه عام: تشهد منطقة الخليج تفاعلات وتآثيرات سياسية متبدلة عبرة للحدود بين دول الخليج ، فمثلاً أن زيادة المد الانفتاح السياسي في دولة معينة، يتم استيعاب جانب منه بحالة مد سياسي في دول أخرى، وهو وضع يمكن إرجاعه إلى ما يسميه البعض بـ"ظاهرة النفاذية"، بمعنى تعرض دولة أو

مجتمع لتأثير صادر من دولة أخرى دون تعمد أو قصد، أو ما يسمى بقوة المثل أو المحاكاة . "demonstration effect" ، ومن ثم فإن سرعة الانفتاح السياسي في بعض دول الخليج العربي مقارنة بدول أخرى هو أمر له انعكاساته واضحة ومحتملة على الأوضاع الداخلية في هذا البلد أو ذاك سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر، لا سيما عندما يقارن الشعب وضعه بما حدث في دول المجاورة له، فعند بداية هذا العقد بدأت تتبلور مطالب "الإصلاح السياسي" في جميع دول مجلس التعاون بدرجات متباعدة، وتعد البحرين من أكثر دول "مجلس التعاون الخليجي" التي مرت بتغيرات متواترة حيث اقترن التحول بتصدر دستور وبنجاح القيادات السياسية، فالتوجه بشكل عام في منطقة الخليج يتوجه نحو مزيد من الديمقراطية وتوسيع مجال المشاركة السياسية⁽⁶²⁾.

2- تداعيات التحولات الداخلية الإيرانية: كشفت اضطرابات وأحداث العنف التي شهدتها البحرين على طول فترة التسعينيات مدى الارتباط بين التحالف داخل الجماعة السياسية وال تحالفات الإقليمية بين "إيران والمعارضة البحرينية" ، فالمتغير الإيراني يعد بمثابة إعطاء دفعه "للراديكالية الشعبية" في أغلب دول الخليج لاسيما البحرين التي يوجد بها أغلبية شيعية، وقد أدى ذلك إلى ردة فعل مضادة من قبل النظام الحاكم من خطورة توجه طائفة الشيعة بأعمال عنف سياسياً، وعدم الثقة فيها واعتبارها طابوراً خامساً يهدف إلى قلب نظام الحكم البحريني وخاصة مع ترديد الدعوة الإيرانية القديمة البحرين جزء لا يتجزأ من إيران، فضلاً عن تصاعد ما يسمى بـ "تصدير الثورة" لمدة من الزمن تظاهر تارة وتخفت تارة أخرى. وأن المنظمات الشيعية تبرز بوصفها الأكثر قوة ونفوذاً والسبب يرجع إلى تركز النسبة عدم تمثيلهم سياسياً بقدر يماثل كثافتهم السكانية، والدور المحوري لرجال الدين الشيعة، ومن هنا يعتبر شعور التهديد الخارجي عنصراً لتحريك الاتجاه ودافعاً نحو الانفتاح السياسي الداخلي.

3- التحولات الديمocrاطية في الدول العربية: تؤثر البيئة الإقليمية العربية بشكل فعال و مباشر في الأوضاع الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تؤثر محدودية الديمقراطية على المستوى العربي، فنجاح التجربة الديمقراطية في اي بلد عربي يمكن أن يساعد على انتقالها إلى بلاد عربية (63).

لا سيما مع توقيع قيادات شبابي تكون السلطة في عدد من الدول العربية من خلال الانقلاب السلمي كما هو الحال في "قطر"، أو نتيجة لوفاة الحاكم كما هو الحال في الأردن والبحرين و سوريا والمغرب، وأن الحكم الجدد الذين تولوا السلطة في البلاد العربية فقد اتخذوا إجراءات لزيادة مساحة "الانفتاح السياسي"، وإن كانت بدرجة أكبر وأسرع في البحرين (64).

ثامناً/ المتغيرات الدولية: هناك مؤشرات دولية عديدة دفعت مملكة البحرين في التحول نحو الديمقراطية، مثل:

1- الثورة في الإعلام والمعلومات والاتصالات: إن نوعية مطالب وطموحات الفرد في البحرين تغيرت بفعل التأثير المتزايد لوسائل الإعلام في "عصر العولمة" الذي أصبح ينقل تجارب المجتمعات المختلفة منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية على الهواء مباشرةً بما يصعب وضع أية آلية معه للرقابة الفعالة على هذه الإعلام المنتشر عبر الأقمار الصناعية، فالعالم أصبح يشهد ظاهرة غير مألوفة من قبل وهي الفضاءات المفتوحة، وهذا أمر جديد لم يكن معروفاً من قبل، ومن ثم إن مسألة التحول الديمقراطي لم تعد مسألة داخلية وآثارها قد تمتد لبلدان أخرى (65). أن ثورة المعلومات والاتصالات تشكل دعماً لتنظيمات المجتمع المدني والمعارضة السياسية في البحرين، حيث تمكنت قوى المعارضة الاتصال والتواصل بالعالم الخارجي بيسراً وسهولةً بعيداً عن رقابة الدولة، ويسمح لها بحشد رأي عالمي أو لفت انتباه دولي إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي يتورط بها النظام الحاكم، كما أن ثورة المعلومات تسهم في نقل الأفكار والقيم والممارسات والمطالب الديمقراطية

من دولة إلى دولة أخرى، وهذا ما يعرف بنشر عدوى الديمقراطية عبر الحدود، وكل تلك التطورات لا تستطيع الأنظمة الخليجية أن تعزل مجتمعاتها ودولها عن تأثيراتها وتداعياتها، والبحرين ليست مستثنة من هذا الوضع⁽⁶⁶⁾.

2- الضغوط الخارجية: هناك أبعاد تشير الى حدود تأثير السياسة الأمريكية في عملية الاصلاحات السياسية في دول الخليج العربي، ومن بينها البحرين، والتي تفاقمت حدتها بعد أحداث 11 ايلول عام 2001، لكن الحالة في البحرين تشير إلى عكس الاتجاه السابق، فالميثاق الوطني الذي يمثل العمود الفقري "المشروع الإصلاحي" في البحرين بدأ طرحة في شباط 2001 أي قبل وقوع أحداث 11 ايلول بسبعة أشهر، وإن كانت هذه الأحداث ساهمت في تسريع وتيرة التحول⁽⁶⁷⁾.

وفي 3 ايار 2012 صادق الملك (حمد بن عيسى) على مجموعة تعديلات دستورية بعدما اقرت من قبل مجلسى الشورى والنواب، وعليها ان هذه التعديلات جاءت تفعيلاً لمرئيات حوار التوافق الوطني حسب الاعلان الرسمي، وعلى الجانب الآخر المعارضة البحرينية استباق التعديلات الدستورية بتاريخ 16 كانون الثاني 2012 ورفضت أي تعديلات دستورية من دون اقرار شعبي/ واكتت المعارضة على عدة أمور.

1- يجب ان تكون حكومة منتخبة من قبل الشعب لا معينة وتكون المسائلة امام المجلس التشريعي الذي يعطيها الثقة او ينزعها منها.

2- يجب ايجاد نظام انتخابي عادل. تشرف عليه هيئة وطنية مستقلة بعيدة عن اجهزة الدولة، وتケف صوت لكل مواطن.

3- سلطة تشريعية منتخبة، ولها كامل الصلاحيات التشريعية والرقابية.

4- سلطة قضائية في اطار مجلس قضائي مستقل ومحايد وكفؤة من جميع مكونات الشعب⁽⁶⁸⁾.

إن فكرة تحول النظام السياسي من نظام الإمارة إلى المملكة الدستورية كانت من أجل إعطاء واجهة جديدة للنظام السياسي يتجاوز فيها التركيبة التقليدية التي عاشتها البلاد خلال العقود الثلاث التي مرت من منتصف عقد السبعينيات وحتى أواخر عقد التسعينيات من القرن العشرين، وبالرغم من تلك التطورات التي طرأت على الصعيد السياسي إلا أنه يمكن القول بأن التحول نحو نظام المملكة الدستورية لم يقتصر على صلاحيات (الأمير أو الملك) بل زاد منها، وذلك عبر التعديلات الدستورية التي طرأت على دستور عام 1973م والذي طرح كدستور عام 2002م.

الخاتمة:

مثلت قضایا الاصلاح في الخليج العربي مخرجاً من مخارج النظم الحاكمة في بلدان الخليج العربي لاستيعاب المطالب المجتمعية المتضادة، والوقوف عندها خشية الانقلاب على النظم السياسية في تلك البلدان، وان كانت العديد من العوامل الدافعة باتجاه الإصلاح سواء كانت (داخلية أو خارجية) الا ان تلك الإصلاحات بقت تدور حول "المنح والكبح" بحيث تبقى بشكل هياكل تقليدية للنظم السياسية ولم تلبي مطالب المجتمعات في بلدان الخليج.

وكون البحرين الحالة الأبرز من بين حالات الخليج العربي كون ان عرفت المطالبات بالإصلاحات من وقت مبكر فضلاً عن وجود "جمعيات سياسية" تطالب بإحداث تغيرات تتسمج وطبيعة المجتمع البحريني وعلى الرغم من الشروع بالإصلاحات منذ مطلع "الالفية الثالثة"، إلا ان تلك الإصلاحات لم تؤدي إلى تقليل "الفجوة والقطيعة" بين نظام الحكم والشعب، وعلى الرغم من الزخم الذي قدمته مخرجات التغيير في الأنظمة السياسية العربية إلا ان الإصلاحات في البحرين تراجعت بفعل استخدام القوة ضد المعارضة السياسية إذ أنها لم تؤدي إلى الإيفاء بمطالبات المعارضة ولم تلبي احتياجها من الحرية والتغيير والتمثيل المناسب مع التركيبة المجتمعية.

وأخيراً يمكن القول أن تلبية مطالب المعارضة من خلال مصامن "الإصلاح السياسي دستورياً" يمكن أن يؤدي إلى ترسيخ المواطننة الدستورية والاستقرار السياسي وبخلافه تظل الإصلاحات عبارة عن إجراءات تعمل بها الحكومة من أجل "ترسيخ السلطة وليس بناء دولة دستورية".

المصادر:

"الكتب العربية"

1. احمد السقاف، تطور الوعي القومي في الكويت، رابطة الأدباء، الكويت، 1983 ،
2. احمد منسي، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2009
3. أحمد هاشم اليوشع، معالم في الاصلاح الشامل، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت
4. أيمن عبد الوهاب، "المعارضة الشيعية في البحرين"، ملف الأهرام الاستراتيجي، القاهرة، العدد 3، مارس 1996 ،
5. باقر سلمان النجار، صراع التعليم والمجتمع في الخليج العربي ، دار الساقى، بيروت، 2003 ، ص119.
6. برهان غليون: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية سنة النشر 1992 ،
7. ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في الدولة والمجتمع بالعالم العربي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998 .
8. جاسم يونس الحريري ، العلاقات الإستراتيجية بين العراق وحول مجلس التعاون الخليجي الماضي-الحاضر-المستقبل (2003-2020) ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، بغداد، 2017: .

9. حسنين توفيق إبراهيم، "الانتخابات البرلمانية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي"، مركز البحث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997.
10. حسنين توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية، اتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
11. خالد أحمد فياض، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مملكة البحرين، معهد البحرين للتنمية، 2020.
12. صلاح أبو السعود- تطور الفكر السياسي والدستوري في مملكة البحرين - الطبعة الاولى - دار الكتب والدراسات العربية الاسكندرية-2016.
13. طارق الخضيري، "التطورات الجارية في أوروبا الشرقية ودلائلها بالنسبة للوطن العربي" في "آفاق الديمocrاطية في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الدولية" (القاهرة: دار المستقبل العربي، القاهرة)، 1991.
14. عبد العاطي محمد، "البحرين اختبار القوة والإصلاح"، الأهرام، القاهرة، 27 مارس 1996.
15. فلاح المدرسي، "الشيعة في البحرين والاحتجاج السياسي" ، السياسية الدولية، العدد 130، القاهرة، 1997،
16. فلاح خلف كاظم الزهيري، مملكة البحرين ضغوط الداخل والخارج وخيارات المستقبل، المجلة السياسية والدولية، العدد 26-27، الجامعة المستنصرية، العلوم السياسية، 2015
17. الكسيس دي توكليل) ترجمة امين مرسي قنديل (، الديمocratie في أمريكا) القاهرة عالم الكتب الجزئين الأول والثاني، بدون تاريخ
18. محمد حسين البحارنة ، التطورات الدستورية في البحرين وميثاق العمل الوطني ، مطبوعات الوفاق بحرين 2013.

19. مفيد الزيدي ، مؤشرات التحول الديمقراطي في البحرين: من الإمارة إلى الملكية الدستوري، المستقبل العربي، العدد 270 2001 ،
20. مفيد الزيدي، التطورات السياسية الداخلية في البحرين 1990-2002 ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، العدد 29، بيت الحكم ، بغداد، 2014 ،
21. مفيد الزيدي، بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 1988 .
22. مفيد الزيدي، العلوم السياسية التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938-1971 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ابريل 2001.
23. نايف عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الى التكامل ط، مركز الخليج للأبحاث، جدة ، 2007 .
24. نايف علي عبيد، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير، دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية، 1990-2005 مركز الخليج للأبحاث، ط 1، 2007 ،
25. الوعي السياسي والتحديات المحلية، معهد البحرين للتنمية السياسية، 12 فبراير، 2012.
26. جون اهرنبرج: المجتمع المدني – التاريخ النقد للفكرة) ترجمة: د. علي حاكم صالح، د. حسن ناظم، بيروت: المنظمة العربية للترجمة فبراير 2008.
27. وارد ج. وياردا) ترجمة ليلي زيدان (، المجتمع المدني – النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.
28. جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مجلة، دار الفكر العربي، القاهرة ، 1996 .

الصحف والمجلات:

1. جريدة الوسط، البحرين، العدد 5383، السبت 3 يونيو 2017
2. جريدة الوسط البحريني العدد 5384 السبت يونيو 2017
3. جريدة الوسط البحريني العدد 294 الخميس 25 يونيو 2003
4. جريدة الوسط البحريني العدد 74 الاثنين 18 نوفمبر 2002
5. جريدة الوسط البحرينية ، العدد 117412 .
6. جريدة الوسط البحرينية، العدد 2244 - الإثنين 27 أكتوبر 2008م -
7. جريدة الوسط البحرينية، العدد 33 ، الثلاثاء اكتوبر 2002.

البحوث والدراسات المنشورة:

1. حسنين توفيق إبراهيم، "ثورة المعلومات والتحول الديمقراطي في العالم العربي" ، كدراسات استراتيجية، القاهرة، العدد 139 ، مايو 17، 2004.
2. حسنين توفيق إبراهيم، "مستقبل الأوضاع في العراق وانعكاساتها على دول مجلس التعاون الخليجي" ، مجلة آراء حول الخليج، دبي، العدد الأول، مايو - يونيو 2004.
3. سهام سهيل الكتبى، التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، السنة (2)، العدد (257)، 2002.
4. علاء سالم، اضرابات الشيعة في البحرين أبعاد الأزمة الدولة الوطنية في الخبرة العربية، مجلة السياسية الدولية، العدد 126 ، القاهرة، اكتوبر 1996 ، على دريول محمد، الاصلاح في بلدان الخليج العربية: البحرين دراسة حالة، مجلة الدراسات الدولية بغداد، العدد 67 ، 2016 ،
5. محمد زباري مؤنس السبتي، التنمية السياسية في مملكة البحرين دراسة جغرافية سياسية، مجلة الخليج العربي المجلد (49)، العدد الاول، 2021 ،

الحياة السياسية والدستورية في ظل النظام السياسي البحريني بعد العام 2011 .

7. محمد عز العرب، النخبة والاصلاح السياسي، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الاهرام، 2012.
8. همسة قحطان خلف، الانتخابات البرلمانية البحرينية وأثرها في قيام الانتفاضة الشعبية، مجلة العلوم السياسية 2013، العدد 46.
9. ابتسام محمد عبد، الفدرالية وشكلية العلاقة بين المركز والاقليم في العراق، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 51، 2016.
10. احمد إبراهيم سيد احمد، الخلافة البحرينية الجديدة بين الثابت والمتغير، أمل هندي، التعديلية السياسية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 46، 2013.

الموقع الالكتروني:

1. تقرير التنمية البشرية (2021-2022) HDR، الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة undp،عنوان "زمن بلا يقين، حياة بلا استقرار"
<https://inp.journals.ekb.eg1>
2. جريدة الوسط، الموقع الالكتروني ،
<http://www.alwasatnews.com/elections/48.html>
- والموقع الالكتروني <https://ar.wikipedia.org/wiki>
3. الجزيرة نت، حرب الخليج الثانية.. الزلزال الذي عصف بمنطقة الخليج ، الرابط الالكتروني
<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/11/7/>
4. عبد الرحمن محمد النعيمي، جمعية العمل الوطني الديمقراطي، دار الكنوز الادبية، بيروت، 2002

5. منصور الجمي، "ثلاثة اعوام على الانفاضة : المعارض في البحرين معتدلة ويجب فتح حوار معها لحل الازمة" <https://al-wafa.net> تاريخ الزيارة

2022/6/5

6. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، المنبر الديمقراطي التقدمي، www.Altaqadomi.Org

7. جمعية الأصالة الإسلامية: AL Asala Socity.jpg، الرابط [الإلكتروني:](https://areq.net/m/)
الكتب الأجنبية:

1. Batool Hussein Alwan, Ahmed Adnan Aziz, pluralism and tolerance and their impact on strengthening community building, Journal of Humanities and Social Sciences Studies, University of Jordan, Volume 46, Issue 2, Appendix 2, 2019

2. Hayder Abed Kaghim & Saeed Kadhim Mughamis, LIBERAL PEACEBUILDING IN IRAQ AFTER 2003 ACCORDING TO THE CONSERVATIVE MODEL :AN EVALUATION STUDY Education theory and practice ,Vol, 23,NO,LNorth Amercen ,2023

3. Majeed Hameed. Baghdad Universit. " State-building y,2022 and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003. p.116

المادة (1) من المرسوم بقانون رقم (12) بشأن إنشاء المجلس التأسيسي لأعداد دستور الدولة لسنة 1972.

الهوامش

- (1) فلاح خلف كاظم الزهيري ، مملكة البحرين ضغوط الداخل والخارج وخيارات المستقبل ، المجلة السياسية والدولية ، العدد 26-27، الجامعة المستنصرية ، العلوم السياسية ، 2015 ، ص 170, 172. وينظر مفید الزیدی، بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الاول من القرن العشرين، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبی ، 1988 ، ص168.
- (2) باقر سلمان النجار، صراع التعليم والمجتمع في الخليج العربي ، دار الساقی، بيروت،2003 ، ص.119.
- (1) مفید الزیدی، التطورات السياسية الداخلية في البحرين 1990 - 2002، مجلة الدراسات السياسية في بيت الحكمة، العدد29 ، بغداد،2014 ، ص52.
- (4) محمد حسين البحارنة ، التطورات الدستورية في البحرين وميثاق العمل الوطني ، مطبوعات الوفاق ، مملكة البحرين، 2013 ، ص.2. وينظر الى: الكتبى ابتسام سهيل، التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية/بيروت السنة، 31 تموز 2000، العدد (257)، ص 225-227؛ واحمد ابراهيم سيد احمد، الخلافة البحرينية الجديدة بين الثابت والمتغير، مؤسسة الاهرام / القاهرة السياسية الدولية العدد (137)، يوليو 1999 ، ص195-196.
- (5) المادة (1) من المرسوم بقانون رقم (12) بشأن إنشاء المجلس التأسيسي لأعداد دستور الدولة لسنة 1972 م.
- (6) المادة (6) من المرسوم بقانون رقم (12) بشأن إنشاء المجلس التأسيسي لأعداد دستور الدولة لسنة 1972 م.
- (1) نايف عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الى التكامل ، ط1،مركز الخليج للأبحاث، جدة ، 2007 ، ص ص 51, 54.
- (2) أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمان و قطر، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبی، 2009 ، ص83.

(٩) الجزيرة نت، حرب الخليج الثانية.. الزلزال الذي عصف بمنطقة الخليج ، الرابط الالكتروني

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/11/7>

(٤) احمد منسي ، مصدر سبق ذكره ، ص83

(١) جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، مجلة ، دار الفكر العربي ، القاهرة 1996، ص ص 300, 201.

(١٢) جريدة الوسط البحرينية، التحرّك الشعبي يتعمّق والمعارضة في الخارج تتوضّع، العدد 2244 - الإثنين 27 أكتوبر 2008 م

(١) Hayder Abed Kaghim & Saeed Kadhim Mughamis, LIBERAL PEACEBUILDING IN IRAQ AFTER 2003 ACCORDING TO THE CONSERVATIVE MODEL :AN EVALUATION STUDY Education theory and practice ,Vol, 23,NO,LNorth Americen ,2023,p 64

(٢) همسة قحطان خلف، الانتخابات البرلمانية البحرينية واثرها في قيام الانتفاضة الشعبية، مجلة العلوم السياسية كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد 2013 ، العدد 46، ص ص 175, 185.

(١٥) Batool Hussein Alwan, Ahmed Adnan Aziz, pluralism and tolerance and their impact on strengthening community building, Journal of Humanities and Social Sciences Studies, University of Jordan, Volume 46, Issue 2, Appendix 2, 2019.

(٤) مفيد الزيدى، التطورات السياسية الداخلية في البحرين (1990-2002)، مصدر سبق ذكره . 57 ص

(١) مفيد الزيدى ، مؤشرات التحول الديمقراطي في البحرين: من الإمارة إلى الملكية الدستورية، المستقبل العربي، العدد 270 2001 ، ص ص 13, 14.

(٢) على دريول محمد ، الاصلاح في بلدان الخليج العربية: البحرين دراسة حالة، مجلة دراسات دولية بغداد، العدد 67، تشرين الاول 2016 ، ص 6.

(٣) ابتسام محمد عبد، الفدرالية وشكلية العلاقة بين المركز والاقليم في العراق ،مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 51 ، 2016 ، ص 33

(١) مفيد الزيدى، التطورات السياسية الداخلية في البحرين،(1990-2002) ، مصدر سبق ذكره .58 ص

(2) احمد منسي ، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص(114).

⁽³⁾ Muntasser Majeed Hameed.,2022. " State-building and Ethnic Pluralism in Iraq after The Journal of Political Theory Political Philosophy and Sociology of Politics Politeia, 2003. p.116

(4) محمد زياري مونس السبتي ، التنمية السياسية في مملكة البحرين دراسة جغرافية سياسية ، مجلة الخليج العربي المجلد(49) ، العدد الاول، 2021 ، ص446.

(24) علي دريول محمد، مصدر سبق ذكره ، ص.9.
المصدر نفسه، ص.9.

(3) احمد السقاف ، تطور الوعي القومي في الكويت، رابطة الادباء، الكويت، 1983 ، ص 15،17

(4) مفید الزیدی التیارات الفکریة فی الخلیج العربی 1938-1971 ، مرکز دراسات الوحدة العربية بیروت ، 2000، ص303

(5) احمد السقاف ، المصدر السابق، ص(303).

(1) محمد عز العرب ، النخبة والاصلاح السياسي في البحرين، مجلة الديمقراطية ، مؤسسة الاهرام،مجلد 10 ،العدد 40 الرابط الالكتروني : <https://gulfpolices.org/2019-05-18>

(2) جاسم يونس الحريري ، العلاقات الاستراتيجية بين العراق وحول مجلس التعاون الخليجي الماضي-الحاضر-المستقبل ،دار الجنان للنشر والتوزيع ، بغداد،2017،ص 33

(3) أحمد هاشم اليوشع، معالم في الاصلاح الشامل، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بیروت ، ص27.

(32)أحمد منسي ، مصدر سبق ذكره ، ص16
(2). المصدر نفسه، ص18

(3) الجزيرة، جمعية الوفاق الوطني الاسلامية، 2011:
الرابط3/2011/news/<https://www.aljazeera.net/news/2011/3/2011/>

(4)جريدة الوسط، الموقع الالكتروني ،
<http://www.alwasatnews.com/elections/48.html>
<https://ar.wikipedia.org/wiki> ،

- (³⁶) جريدة الوسط ،البحرين ، العدد383، السبت 3 يونيو 2017. الرابط الالكتروني:
<http://www.alwasatnews.com/elections/66.htm>
- (³⁷) جريدة الوسط البحريني العدد74 الاثنين 18 نوفمبر 2002.الرابط الالكتروني:
<http://www.alwasatnews.com/elections/52.html>
- (³⁸) جريدة الوسط البحريني العدد294 الخميس 25 يونيو 2003.الرابط الالكتروني:
<http://www.alwasatnews.com/news/318363.html>
- (³⁹) جريدة الوسط البحريني العدد 5384 السبت يونيو 2017.الرابط الالكتروني:
<http://www.alwasatnews.com/elections/67.html>
- (⁴⁰) جريدة الوسط البحرينية نفس المصدر السابق
<https://areq.net/m/>: الرابط AL Asala Socity.jpg.
- (⁴¹) جمعية الأصالة الإسلامية، AL Asala Socity.jpg, الرابط: <https://areq.net/m/>
- (⁴²) عبد الرحمن محمد النعيمي، جمعية العمل الوطني الديمقراطي، دار الكنوز الادبية، بيروت، 2002 ص 10-5
- (⁴³) ويكيبيديا الموسوعة الحرة، المنبر الديمقراطي التقدمي، www.Altaqadomi.org
- (⁴⁴) أحمد منسي، مصدر سبق ذكره ص 118
- (⁴⁵) صحيفة الوسط البحرينية، العدد 5384، السبت 3 يونيو 2017.مصدر سبق ذكر
- (⁴⁶) ويكيبيديا الموسوعة الحرة، جمعية التجمع القومي الديمقراطي. الرابط الالكتروني:
<https://ar.wikipedia.org/wiki>
- (⁴⁷) ويكيبيديا الموسوعة الحرة، جمعية ميثاق العمل الوطني.الرابط الالكتروني:
<https://ar.wikipedia.org/wiki>
- (⁴⁸) جريدة الوسط البحرينية، العدد 5384 السبت 3 يونيو 2017:
<http://www.alwasatnews.com/elections/65.html>
- (⁴⁹) جريدة الوسط البحرينية، العدد 33، الثلاثاء أكتوبر 2002. الرابط الالكتروني:
<http://www.alwasatnews.com/elections/59.html>
- (3) جريدة الوسط البحرينية، العدد 1174 - الثلاثاء 22 نوفمبر 2005 .
- (4) علاء سالم، اضرابات الشيعة في البحرين أبعاد الأزمة الدولة الوطنية في الخبرة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 126 ، القاهرة، أكتوبر 1996 ، ص 148
- (⁵²) فلاح المدرسي، "الشيعة في البحرين والاحتجاج السياسي" ،مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 130 ، تشرين الاول ، 1997 ، ص 12.

- (1) منصور الجمري، "ثلاثة اعوام على الانقاضة : المعارضة في البحرين معتدلة ويجب فتح حوار معها لحل الازمة" <https://al-wafa.net> تاريخ الزيارة 2022/6/5.
- (2) أمل هندي، التعددية السياسية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر ، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 46، 2013، ص 55. وينظر : نايف علي عبيد، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير ،دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية، 1990-2005 مركز الخليج للأبحاث ،ط 1، 2007 ، ص 185
- (55) الوعي السياسي والتحديات المحلية، معهد البحرين للتنمية السياسية ، 12 فبراير،2012.
- (56) تقرير التنمية البشرية (2021-2022) HDR ، الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة undp ،عنوان "زمن بلا يقين، حياة بلا استقرار" <https://inp.journals.ekb.eg1>
- (3) صلاح أبوالسعود- تطور الفكر السياسي والدستوري في مملكة البحرين - الطبعة الاولى دار الكتب والدراسات العربية الاسكندرية-2016-ص.23.
- (58) حسنین توفیق ابراهیم، النظم السياسية العربية ، اتجاهات الحديثة في دراستها ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2005،ص.86.
- (59) أيمن عبد الوهاب، "المعارضة الشيعية في البحرين" ، ملف الأهرام الاستراتيجي ، القاهرة، العدد 3 ،مارس 1996 ، ص ص 27, 28. وكذلك عبد العاطي محمد، "البحرين اختبار القوة والإصلاح" ،الأهرام، القاهرة،27 مارس 1996.
- (60) خالد أحمد فياض، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مملكة البحرين، معهد البحرين للتنمية، 2020 ، ص 19.
- (61) جون اهرنبرج: المجتمع المدني – التاريخ النقد للفكرة ترجمة: د. علي حاكم صالح، د. حسن ناظم، بيروت: المنظمة العربية للترجمة فبراير 2008،ص 509
- (1) محمد عز العرب، مصدر سبق ذكره. للمزيد ينظر الى: برهان غليون: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية سنة النشر 1992، وينظر الى: الكسيس دي توکفیل) ترجمة امين مرسي قندیل (، الديمقراطية في أمريكا) القاهرة عالم الكتب الجزئيين الأول والثاني، بدون تاريخ ، ص 534
- (2) حسنین توفیق ابراهیم، "مستقبل الأوضاع في العراق وانعكاساتها على دول مجلس التعاون الخليجي" ، مجلة آراء حول الخليج، دبي، العدد الأول، مايو - يونيو 2004،ص 19
- (3) المصدر نفسه.

⁽¹⁾ حسنين توفيق إبراهيم، "الانتخابات البرلمانية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي"، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997، ص. 9.

⁽²⁾ طارق الخضيري، "التطورات الجارية في أوروبا الشرقية ودلائلها بالنسبة للوطن العربي" في "آفاق الديمقراطية في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الدولية" (القاهرة: دار المستقبل العربي، القاهرة) ، 1991.

⁽³⁾ ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في الدولة والمجتمع بالعالم العربي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998، وانظر: حسنين توفيق إبراهيم، "ثورة المعلومات والتحول الديمقراطي في العالم العربي"، كراسات استراتيجية، القاهرة، العدد 139، مليو 2004، ص19.

⁽³⁾ علاء سالم ، مصدر سبق ذكره ص149.